

في ختام دورة الانعقاد الثانية (الحد من عمالة الأطفال) :

إيجاد برامج توعوية بمخاطر عمالة

الهدف العام

تنمية وتوعية مدارك الأطفال بالنهج الديمقراطي وترسيخه وجعل الأطفال أنفسهم يوعون بحقوقهم لدى الجهات ذات العلاقة.

برلمان الأطفال

www.yemenchildren.org

نشرة فصلية تصدر عن المدرسة الديمقراطية (الإمانة العامة لبرلمان الأطفال)



المدرسة الديمقراطية

أكد دعم الحكومة لبرلمان الأطفال وتبنيها لتوصياتها بشأن هموم الأطفال وتطلعاتهم :

رئيس الوزراء: الدولة لن تدخر جهداً في توفير الرعاية الكاملة للأطفال



والقيم الحميدة وتكثيف التوعية بها في وقت مبكر بين صفوف الأطفال والطلاب والطالبات بدءاً من المدرسة ومروراً بالمسجد والمدرسة والمنابر التوعوية الأخرى.. مشيراً إلى أن الحكومة لا تدخر جهداً لتوفير الرعاية اللازمة للأطفال بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا توسيع فرص التحاقهم بالتعليم وسن القوانين لصون حقوقهم وتوفير الحماية اللازمة لهم إلى جانب التخفيف من وطأة الفقر عليهم من خلال برامج ومشاريع شبكة الأمان الاجتماعي المختلفة.

وتطلعاتهم وعلى وجه الخصوص في مجالات التعليم والصحة والحد من عمالة الأطفال وتحسين ظروفهم المعيشية إلى جانب المشاكل التي تواجه البعض منهم. وقد نوه رئيس الوزراء في معرض رده على الأسئلة والاستفسارات التي تقدم بها رئيس وأعضاء برلمان الأطفال إلى أهمية التجربة الديمقراطية التي تسعى إلى تاصيل روح الديمقراطية ومبادئها في عقول ووجدان وسلوك النشء.. مؤكداً دعم الحكومة لبرلمان الأطفال وتطلعاتهم المختلفة. وأشار إلى أهمية تكريس المبادئ

التقى الأخ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء ورئيس وأعضاء برلمان الأطفال الذين سلموه نسخة من التوصيات التي تم إقرارها من قبل البرلمان في دورته الثانية التي انعقدت مؤخراً وذلك بشأن سبل الحد من عمالة الأطفال. كما جرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الجوانب المتصلة بنشاط البرلمان ودوره في تكريس القيم الديمقراطية في أوساط الطلاب والطالبات في وقت مبكر وكذا دوره في تسليط الضوء على المسائل المرتبطة بأوضاع الأطفال

نبيل الياضي رئيساً للبرلمان ومرؤى نائبة



الجلسة الأولى لبرلمان الأطفال التي عقدت في مجلس النواب برعاية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس المجلس وحضور عدد من الوزراء وبحضور أعضاء برلمان الأطفال المنتخبين وأجريت انتخابات لرئاسة البرلمان ونائب له أمام وسائل الإعلام المرئية والمقروءة وبالاقتراع السري حيث فاز الطفل نبيل عفيف الياضي من أمانة العاصمة برئاسة المجلس ومرؤى جمال فيصل أحمد من محافظة عدن نائبة.

أمريكا له توقع على اتفاقية حقوق الطفل

البرلمان مبرر بالانشغال بأعمال أخرى وتمت تجديد المطالبة، لكن السفارة الأمريكية أفادت أن هناك مبررات وأسباب سيتم موافاة المدرسة الديمقراطية (الإمانة العامة لبرلمان الأطفال) بها ولم يحدث ذلك إلى تاريخ كتابة الخبر، علماً أن الملحقة الثقافية الأمريكية بالسفارة الأمريكية بصنعاء تدعم برلمان الأطفال.

حاول أعضاء برلمان الأطفال أثناء فترة الانعقاد الثانية لجلساتهم التعرف على مبررات وأسباب عدم التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل من قبل من السفارة الأمريكية بصنعاء حدث تعثر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي لم توقع على هذه الاتفاقية. وكان الاعتذار عن عدم الحضور إلى مقر انعقاد جلسات

انشاء مرصد حقوق الطفل



العلاقة الرسمية وغير الرسمية ومنظمات حقوق الإنسان العاملة إلى التعاون مع المدرسة في عملية الرصد التي من شأنها إيجاد قاعدة بيانات جيدة حول ووضع الأطفال في اليمن وسيقدم المشروع إلى أكثر من منظمة للبحث عن تمويل.

المؤسسات العاملة في مجال رعاية الأطفال وحمايتهم وتعليمهم لتكوين شبكة وقاعدة معلومات حول مختلف الممارسات والانتهاكات التي قد يتعرض لها الأطفال وتؤدي إلى الأضرار بهم جسدياً ومعنوياً. وتدعو المدرسة جميع الجهات ذات

أعلنت المدرسة الديمقراطية عن انشاء مرصد حقوق الطفل الذي تسعى من خلاله إلى رصد مختلف الممارسات التي تحدث للأطفال وتنتهك حقوقهم سواء داخل الأسرة أو في المدارس أو مراكز تأهيل الأطفال الأحداث، ويهدف المرصد إلى التواصل مع مختلف

الإفتتاحية

في البدء.. لنا كلمة

عند تأسيس المدرسة الديمقراطية كنا نطمح إلى ما وصلنا إليه من نشاط يشمل جميع الأطفال في محافظات الجمهورية نهدف من خلاله إلى تربية نشء ديمقراطي يمارس حقوقه بكل حرية وكانت العملية الانتخابية لبرلمان الأطفال ناجحة بشهادة منظمات دولية ومحلية أطلعت على هذه التجربة.



وقد اتهمنا البعض أننا كمنظمة غير حكومية نسهم في تحسين صورة الحكومة ومؤسساتها العاملة في مجال رعاية الطفل أمام المجتمع والمنظمات الدولية ولكن في البيان المالي الذي سننشره بين صفحات النشرة سيوضح للجميع بعد الحكومة عن مشاريع المدرسة وسياساتها وأنها لم نحصل على دعم حكومي باستثناء شراكاتنا مع المجلس الأعلى للأومومة والطفولة في مذكرة تفاهم تحدد المهام للمجلس كونه المظلة الرئيسية لأي نشاط خاص بالطفولة.

والدعم الفني من اللجنة العليا للانتخابات الذي وفر علينا أعباء كثيرة وأضاف للعملية الانتخابية الجانب الرسمي، ووزارة التربية والتعليم سهلت مهامنا بتوفير المعلومات عن المدارس المختارة بتوجيهات وزير التربية الذي تفاعل مع الحدث، وزارة حقوق الإنسان التي نعتبرها إحدى منظمات المجتمع المدني فكان التنسيق معنا مع مجلس النواب الذي سخر إمكانياته لإنجاح الانتخابات.

جمال الشامي

مدير المدرسة الديمقراطية

وأؤكد أن على أن برلمان الأطفال صوت كل طفل يعني يصل إلى كل مسؤول من ذوي العلاقة بقضاياهم حيث يمكنهم طلب الحكومة والوزراء ومسائلتهم عن أي انتهاك لحقوق الطفل يرونه أو يلمسونه أثناء عضوتهم للبرلمان. ان القضايا التي سيهتم أعضاء البرلمان بمناقشتها وإبصال رسالتهم حولها تتركز في المطالبة بتنفيذ وتفعيل قانون حقوق الطفل واتفاقية حقوق الطفل والزامية التعليم والزواج المبكر وعمالة الأطفال والتسول وتعليم الفتاة وغيرها من قضايا الطفولة الملحة. كما أن شراكة المجتمع المدني والجانب الحكومي في مشروع يطلب له النجاح ضرورة حيث كان التعامل في تجربتنا هذه مع كل جهة حسب الاختصاص طريقنا إلى النجاح رغم وصولنا إلى مفترق الطرق في بعض الأوقات ولكن تجاوزنا ذلك في هذا العمل الذي نرونه نتاجه في انعقاد دورته الثالثة وقد حاولنا التغلب على عدد من المعوقات وتلافي الأخطاء التي شعرنا أن بإمكاننا التغلب عليها ومعالجتها.

ديسمبر الحالي.. فترة الانعقاد الثالثة لبرلمان الأطفال

يعقد برلمان الأطفال جلسات فترة انعقاده الثالثة خلال الفترة من ٤-١٠ من ديسمبر الجاري يناقش البرلمان خلال هذه الفترة تفعيل قرار الزامية ومجانبة التعليم وامكانية مطالبة الحكومة بتنفيذ القوانين الصادرة حول الموضوع ومن المتوقع أن يستدعي البرلمانيون الدكتور/عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم ووزير الشؤون القانونية وممثلي التربية والتعليم في مجلسي النواب والشورى واستجوابهم حول الموضوع للتعرف على جهود الحكومة لتطبيق القانون. ومن المتوقع أن يطالع البرلمانيون الصغار على عدد من التقارير المتعلقة بالتعليم ونسبة الامية وأسباب تسرب التلاميذ من المدارس أو عدم التحاقهم بالتعليم في بعض الحالات.

في ختام دورة الانعقاد الثانية: برلمان الأطفال يوصي بإصدار قانون يحضر تناول القات



الأمم المتحدة التي تؤثر عليهم وعلى صحتهم. و طالب برلمان الصغار مجلس النواب بالتعديل في إصدار قانون تنظيم حمل السلاح، وأصدر قانون يحظر تناول القات لكل طفل لم يتجاوز الـ (١٥) من العمر، وقانون آخر يحد من تزويج الأطفال والفتيات دون السن القانونية.

أوصى برلمان الأطفال في ختام جلسات أعماله لدورة الانعقاد السنوي الثانية بضرورة تعزيز جهود مكافحة عمالة الأطفال وتفعيل قانون العمل وحقوق الطفل وإصدار قانون يحظر تناول الصغار للقات. وركزت التوصيات المرفوعة إلى مجلسي النواب والوزراء حول ظاهرة عمالة الأطفال في بلادنا على مطالبة الجهات المختصة بالحد من هذه الظاهرة وتوفير بيئة صحية للأطفال العاملين ومراقبة مؤسسات وقطاعات العمل المعنية، مشددة على ضرورة إيجاد برامج توعية بمخاطر عمالة الأطفال وقيام وسائل الإعلام المختلفة بدورها في هذا الجانب، إضافة إلى زيادة المساحة المخصصة لتثقيف الطفل والأسرة والتوعية بخطورة الظاهرة. كما طالب البرلمان بتفعيل قانون حقوق الطفل، ومعاينة كل من يستغل الأطفال للعمل بأجور رخيصة، ومنع عملهم في المصانع الكيماوية وجميع

